

لهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما بقوله عمار رضي
 هكذا رواه البخاري وسلم عنه ولم يرفعه أحد من علمي
 وقال ابن نوي به عن ربيعة كره له بإجماع الصحابة
 وسو غلط فائدا قد قدمنا عدم كراهيتهم عن جماعة من
 الصحابة واستحبابه عنهم وفي الحواشي قوله نفي التهمة
 أي التهمة العصية الذي الحديث لأن العامة إذا قبل
 لهم صوموا يقع في قلوبهم مخالفة الحديث ثم عارضه بقوله
 لا يصيام اليوم الذي يشك فيه أنه من رخصة التطوع
 ولا أصل لها ثم أنظر أنه من رخصة وقع عنه وأنظر
 أنه من شعيرة كان تطوعا وإن أفسد قضاءه لأنه شرع
 حلتزما والرابع أن يضجع في الصلاة بأه بنوي أن يصوم غذا
 أنه كان من رخصة ولا يصومه أنه كان من شعيرة قالوا في هذا
 الوجه صائما لأنه لم يقطع عزيمته فصاركها إذا نوى أنه ان
 وجد غذا غداء فطروا لم يجد صام وإن وجد السجور صار
 وأن لم يجد لم يصم لا يكون ناي والتصحيح في النية هو التردد
 فيها وإن لا سمها من صحيح في الأمر إذا وهن فيه وقصر راحله
 من الضجوع وهو الضعف ذكر المطرزي وابن فارس والخاسن
 أن يضجع في وصا النية بأن بنوي أنه كان عذرا من رخصة
 عنه وإن كان من شعيرة فعن ولجأ خرو هو مكره لثمة
 بين امرين مكرهين ثم أنظر أنه من رخصة أجزاء لعدم
 التردد في النية وأنظر أنه من شعيرة لا يجزيه عن الواجب
 إذ الحجة لم تثبت للتردد فيها وأصل النية لا يكفي ويكوه تطوعا
 غير يضمنون لشروعه مستقلا والسامس أن بنوي عن رخصة
 أنه كان عذرا عنه وعن التطوع أن كان من شعيرة يكن لأنه ناي
 للفرض من وجه والسبب في الحرمان بعد عملا الحقيقة ثم أنه
 ظهر أنه من رخصة أجزاء

ظهر أنه من رخصة أجزاء وأن ظهر من شعيرة جازن فلا إذا الحجة
 إذا بطلت يبتى أصلا النية وهو كاذب ولو أفسد لا يقضيه لعدم
 الحزم به وفي قاضي خاة ومن المشايخ من قال إذا ظهر أنه من رخصة
 لا يجزيه عن رخصة وروى ذلك عن محمد قالوا هذا بناء على ما ذكر
 في الجامع إذا كثر ثم بنوي الظاهر والتطوع عندنا لا يوسد يصير
 شارعا في الظاهر وعند محمد لا يصير شارعا في الصلاة قلت ويمكن
 أن لا ينوي على تلك المسئلة ويفرق بينهما بأن هاهنا على تقدير
 أنه يكون من رخصة لا يجمع بينهما ولا مزاحمه النذر وهما كغير
 الفرض مزاحم للفرض وفي جوامع الفقه لو صام يوم الشك عن
 القضاء أو الكفارة أو النذر لم يجز قبل معناه أنه يمكن ويقع
 عما نوى هو الصحيح بخلاف يوم العيد وأيام التشريق نظيرهما
 لو شرع في صوم يوم الشك بمنزلة المضي فيه ولو أفسد قضاءه
 وروى الخطيب عن عبد الله بن جراد قال أصبحنا يوم الثلاثاء
 صائما وكان الشهر قد أعمى علينا فاتينا النبي عليه السلام
 فوجدناه مفطرا فقلت يا رسول الله صمنا اليوم قال لا تطروا
 إلا أنه يكون رجلا يصوم هذا اليوم فليت صومه لأن أفطر
 يوما من رمضان من أن اصوم يوما من شعيرة ليس منه
 يعني من رمضان قال الخطيب ففي هذا كفاية عما سواه قال
 أبو الفرج ابن الجوزي هذا الحديث موضوع على ابن جرير
 ولا أصل له ولا ذكر له أحد من الأئمة وإنما ذكره نسخة يعلى
 بن الأشدق وقال أبو زرعة يعلى ليس بشيء وقال البخاري
 لا يكتب حديثه والسابع أن بنوي الفطرية ثم تبين قبل
 الزوال أنه من رخصة في بنوي الصوم فأنه يجزيه وقد سبق له
 وفي شرح المهذب للنووي أن قال اصوم غذا عن رخصة أنه كان
 منه والآذان مفطرا أو متطوعا لم يجزيه عن رخصة إذا بان أنه